الرضي لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا من مطلق الحركات والقصر المنع والاول
اولي لان نحو غلامي ممنوع من الحركات ولا يسمي مقصورا ق الفا لازمة نحو الفتي
هذا اعني قوله نحو الفتي قيد مخرج لما فيه الفا او ياء عارضتان نحو المقري اسم
مفعول والمقري اسم فاعل من يقرئ فان الهمزة ابدلت من جنس حركتها لكنه
ليس كالفتي لعدم تاصل ذلك علي ان ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها
شاذ فلا يرد تامل ق وفي الثالث كسرة ما لم يكن ممنوعا من الصرف كموسي والا
قدرت فتحة وكذا يقال في المنقوص غير المنصرف فيقدر فيه الضمة والفتحة
النايبة عن الكسرة لنيابتها عن حركة ثقيلة وتظهر الفتحة الاصلية ق وهو
الاسم المضاف الي ياء المتكلم اي وليس مثني ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر ولا مقصورا
ولا منقوصا واما هذه فلا تغير عن اعرابها المتاصل لها ق وهو الاسم المنقوص
سمي بذلك اما النقص لامه او لانه نقص منه ظهور بعض الحركات ق ونعني به
الاسم الذي اخره الخ خرج به بالاسم الفعل والمراد به المعرب الفعل كيرمي والحرف كفي وخرج
ما اخره ياء غير لازمة كمررت بابيك وخرج بقوله يا مكسور ما قبلها نحو لبيك
فايراده علي المصرح ظاهر ق كالقاضي والداعي مثل بمثالين اشارة لعدم
الفرق بين اليا الاصلية كيا الاول والمنقلبة عن واو كيا الثاني قال العلامة
ش اعلم ان كلام المصريين ان الحركات لا تقدر في غير المضاف لياء المتكلم والمقصور
والمنقوص من الاسما وليس كذلك بل تقدر في الاسما في مواضع اهم المراد وقلت
ويجاب عنه بانه انما نقرض لما هو الكثير الواقع في الكلام وقد نظمت ما تقدر فيه الحركات
يقدر اعراب بسبع مواضع تقدر اصلي كيا الفتي العلا كذا عارض عند الحكاية فاعلن
واسكان تخفيف كبار يكم تلا مسكنا دغام ووقف واتبعت كجارية ايضا واشدد مزملا
وزد ثامنا ما بالقوافي محصلا تخالف اعراب لذاك تجملا
فصل يرفع المضارع لم يقيده بالخالي من النونين لعلمه مما تقدم انه حيث
مبني او يراد يرفع ولو محلا ق خاليا حال من المضارع ومن ناصب ه
متعلق

متعلق به ولكون اسم الفاعل حقيقة في المتلبس بالفعل لم يقبل من ناصب ينصبه
او جازم يجزمه احترازا من الناصب او الجازم المهمل نحو ان تقرات ولم يوفوف بالجار
وكان الانسب تاخير الرفع عن النصب والجزم لتوقفه علي معرفة الناصب والجازم
الا انه راعي كون الرفع اقوي الحركات ق فقال الفراء واصحابه اي من الكوفيين ق
نفس تجرده اعترض بان التجرد عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة
للوجودي واجيب بانه عبارة عن استحقاق المضارع اول احواله وهذا امر وجودي اي
موجود ذهنا وبان العدمي لا يكون علة للوجود علي الاطلاق بل ذاك مختص
بالعدم المطلقة اما المقيدة بامر وجودي فهي في حكم الوجودي كما هنا تامل قوله
وقال الكسائي الكسائي هو من الكوفيين ايضا ق طوله محل الاسم لانه اذا يكون
كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع لا يقال صحة الحلول محل الاسم
مشتركة بينه وبين الماضي لانا نقول هو مبني الاصل فلا يوثر فيه العامل ق
من حيث الجملة اي يقطع النظر عن كونه مرفوعا او منصوبا او مجزوما ق ثم يحتاج
كل نوع من انواع الاعراب اي كالنصب والجزم ق ثم يلزم علي المذهبين اي مذهب
الكسائي ومذهب ثعلب ولقايل ان يقول ولا يلزم ما ذكر لان عامل النصب والجزم
اقوي فعزل الضعيف عن العمل هو ش ويرد قول البصريين ارتفاعه الخ اجيب بان
الرفع ثابت قبل دخول حرفي التخصيص والتنفيس فلم يفيدا اذ اخر ق وينصب
بلن انما علمت لاختصاصها وانما نصبت لشبهها بان من وجهين احدهما انها
تخلص الفعل للاستقبال كما تخلصه ان الثاني انها نقيضة ان قولك لن اقوم
تنفي ما تثبته قولك ق لانها ملازمة للنصب اي في المشهور ولغة الجمهور قوله
يفيد النفي اي يدل علي نفي جزء مدلول المضارع وهو الحدث وقوله والاستقبال
اي استقبال الجزء الثاني من مدلوله وهو الزمان واما النصب فهو راجع الي اللفظ فقط
والمراد بالنفي الانتفاء ومصدر المبني للمفعول كما في ش ق الزمخشري هو محمود بن
عمر ولد سنة سبع وستين واربع مايه ومات سنة ثمان وثلاثين وخمسمايه ذكره

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)